الصفحة الرئيسية للمجلة: PISSN : 2477-9970 - EISSN : 2822-1540

التحولات الدولية بعد 2010 وأثرها على السودان
السعيُ نحو التعددية القطبية

Global Transformations after 2010 and Their Implications for Sudan: Dynamics of the Transition toward Multipolarity

حوراء عبد كاظم *
كلية الامام الكاظم "ع" للعلوم الاسلامية الجامعة (العراق)
h2401116004@iku.edu.iq

أ.د. عزيز جبر شيال
كلية الامام الكاظم "ع" للعلوم الاسلامية الجامعة (العراق)

تاريخ الاستلام: 2026/06/26 تاريخ القبول: 2026/06/29 تاريخ النشر: 2026/07/15

ملخص:

يتناول البحث التنافس الجيوسياسي الأمريكي الروسي في السودان في ظل تصاعد مؤشرات هشاشة الدولة بعد عام 2010، من خلال تحليل العلاقة بين الاختلالات البنيوية الداخلية واتساع نطاق التدخلات الدولية، ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هشاشة الدولة السودانية لم تكن مجرد نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، بل شكلت بيئة مواتية لتكثيف التنافس بين القوى الكبرى الساعية إلى تعزيز نفوذها في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مظاهر الهشاشة السياسية والاقتصادية والأمنية في السودان، وتحليل الأدوات التي وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية. وتوصل البحث إلى أن الولايات المتحدة اعتمدت مقاربة تقوم على إعادة دمج السودان في النظام الدولي عبر الدعم السياسي والإصلاحات الأمنية والاقتصادية، في حين ركزت روسيا على توظيف الأدوات الاقتصادية والعسكرية غير المباشرة، ولاسيما الاستثمارات في قطاع الذهب، ومحاولات الحصول على موطئ قدم بحري على ساحل البحر الأحمر، والاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة. كما خلص البحث إلى أن استمرار هشاشة الدولة السودانية أسهم في تعزيز فرص النفوذ الخارجي، وأوجد بيئة تنافسية مفتوحة بين القوتين على حساب الاستقرار الداخلي وبناء مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الجيوسياسي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ روسيا؛ السودان؛ هشاشة الدولة، البحر الأحمر.

* **المؤلف المرسل: حوراء عبد كاظم**

***

Abstract:

This study examines U.S.–Russian geopolitical competition in Sudan amid state fragility after 2010. It analyzes how political, economic, and security vulnerabilities have facilitated external influence and intensified rivalry between the two powers. The study concludes that persistent state fragility has strengthened geopolitical competition and negatively affected Sudan's stability.

Keywords: Geopolitical Competition, United States, Russia, Sudan, State Fragility.

مقدمة:

شهد النظام الدولي بعد عام 2010 تحولات متسارعة تمثلت في تنامي مظاهر التنافس بين القوى الكبرى وتزايد أهمية المناطق الهشة بوصفها ساحات لإعادة تشكيل النفوذ الدولي. وفي هذا السياق برز السودان كإحدى أهم الدول التي تداخلت فيها العوامل الداخلية مع المتغيرات الدولية، نتيجة ما يعانيه من هشاشة مؤسسية وصراعات سياسية وأمنية ممتدة، فضلاً عن موقعه الجيوستراتيجي المطل على البحر الأحمر، الذي يمنحه أهمية متزايدة في حسابات القوى الإقليمية والدولية ، وقد أسهمت التحولات التي أعقبت انفصال جنوب السودان عام 2011 في تعميق الاختلالات البنيوية داخل الدولة السودانية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرة الدولة على إدارة التعدد المجتمعي واحتواء الصراعات الداخلية ومع استمرار الأزمات السياسية وتفاقم النزاعات المسلحة، أصبح السودان بيئة جاذبة للتدخلات الخارجية ومجالاً مفتوحاً للتنافس بين القوى الدولية الساعية إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من تناولها العلاقة بين هشاشة الدولة والتنافس الجيوسياسي للقوى الكبرى من خلال الحالة السودانية بوصفها إحدى أبرز الدول الهشة في إفريقيا. كما تسهم في تفسير أبعاد التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وانعكاساته على الاستقرار الإقليمي. وتكتسب الدراسة أهميتها من راهنية الموضوع وارتباطه بالتحولات الدولية المتسارعة بعد عام 2010.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي:
كيف أسهمت هشاشة الدولة السودانية بعد عام 2010 في تعزيز التنافس الجيوسياسي الأمريكي–الروسي على السودان؟
ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:
ما أبرز مظاهر هشاشة الدولة السودانية بعد عام 2010؟
كيف انعكست الهشاشة السياسية والأمنية والاقتصادية على قابلية السودان للتدخل الخارجي؟
ما الأدوات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز نفوذها في السودان؟

ما الآليات التي استخدمتها روسيا لتوسيع حضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في السودان؟
ما أثر التنافس الأمريكي–الروسي في مستقبل الاستقرار وبناء الدولة في السودان؟

فرضيةالبحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها:
كلما ازدادت مستويات هشاشة الدولة السودانية بعد عام 2010، ازدادت قدرة القوى الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني داخل السودان، بما حوله إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي بينهما.
وتنبثق عنها فرضية فرعية مفادها: أن اختلاف أدوات النفوذ الأمريكي والروسي لم يمنع من تقاطعهما في استثمار مظاهر الهشاشة البنيوية للدولة السودانية لتحقيق أهداف استراتيجية مرتبطة بأمن البحر الأحمر والنفوذ في إفريقيا.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مظاهر هشاشة الدولة السودانية وتحليل أبعاد التنافس الجيوسياسي الأمريكي–الروسي وأدواته وانعكاساته على السودان بعد عام 2010.

هيكلية البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مطالب؛ تناول المطلب الأول هشاشة الدولة السودانية وأثرها في تشكيل بيئة التنافس الجيوسياسي، فيما خصص المطلب الثاني لدراسة الاستراتيجية الأمريكية في السودان وآليات نفوذها، أما المطلب الثالث فبحث النفوذ الروسي وانعكاسات التنافس الجيوسياسي الأمريكي–الروسي على السودان، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والاستنتاجات

2. التحولات الدولية بعد 2010 وأثرها على السودان السعيّ نحو التعددية القطبية

- **التحولات الدولية بعد 2010 وأثرها على السودان السعيّ نحو التعددية القطبية**

أضحت مسألة هشاشة الدولة من أبرز الإشكاليات التي تشغل حقل العلاقات الدولية المعاصر، لاسيما في ظل التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي بعد عام 2010، وما رافقها من انتقال تدريجي نحو تعددية قطبية أكثر تعقيدًا وتشابكًا. وفي هذا السياق، تمثل الحالة السودانية نموذجًا دالًا على تفاعل العوامل الداخلية مع المتغيرات الدولية، حيث تتقاطع مظاهر الضعف البنيوي مع إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، بما ينعكس بصورة مباشرة على مسارات الاستقرار والتنمية والسيادة [1].فالهشاشة بوصفها حالة مركبة، لا تقتصر على قصورٍ في الأداء الحكومي، بل تمتد لتطال الوظائف الأساسية للدولة، بما في ذلك احتكار العنف المشروع، وبسط السلطة على الإقليم، وضمان الأمن الداخلي والخارجي وقد أظهرت المقاربات الكمية المعتمدة في قياس هشاشة الدول عبر مجموعة من المؤشرات المتعددة أن السودان يقع ضمن الدوائر الحرجة للهشاشة، حيث تتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في إنتاج بيئة قابلة للتفكك والانزلاق نحو الفشل [2]. ومن منظور جغرافي سياسي، تتجلى الهشاشة السودانية في تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية مع المحددات السياسية والاقتصادية فالموقع الجغرافي وتشابك علاقاته المكانية، إلى جانب الخصائص الجيولوجية والتضاريسية والمناخية، تشكل إطارًا حاكمًا لحركة الدولة وتفاعلاتها الإقليمية. كما أن المعطيات الديموغرافية من حيث الحجم السكاني، ومعدلات الوفيات، والكثافة، والانحدار السكاني، فضلًا عن التعدد الإثني واللغوي والديني أسهمت في تعقيد بنية الدولة الاجتماعية، ويضاف إلى ذلك اختلالات البنية الاقتصادية المرتبطة بالناتج المحلي، والاعتماد على الزراعة والموارد الأولية، وضعف التصنيع، وتذبذب الاستثمارات،

وتحديات الطاقة والنقل. أما سياسيًا، فقد أدى ضعف الممارسات الديمقراطية، وغياب المشاركة الفاعلة، وتفشي الفساد، وتكرار أزمات الشرعية، إلى تقويض قدرة الدولة على إدارة التعدد الداخلي وضبط المجال العام. كما شكّل انفصال جنوب السودان منعطفًا حاسمًا عمّق الاختلالات الاقتصادية والرمزية، وأعاد إنتاج إشكاليات السيادة والهوية.

2.2 جذور الأزمة السياسية بعد عام 2010 والانقلابات المتعاقبة وهشاشة الدولة السودانية كمدخل للتغلغل الخارجي

شهد السودان في حزيران **1969** تحوّلاً مفصلياً حين قاد العقيد جعفر محمد نميري*[1]، مجموعة من الضباط للإطاحة بحكومة محمد أحمد المحجوب*[2]، في سياق أزمة سياسية متفاقمة وصراع حزبي حاد، تمكن نميري من تثبيت أركان حكمه لما يقارب خمسة عشر عاماً، رغم تعدد المحاولات الانقلابية ضده، غير أن نظامه انتهى عام **1985** إثر انتفاضة شعبية واسعة وعصيان مدني ارتبطا بتدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار، أعقب ذلك إجراء انتخابات أفضت إلى تشكيل حكومة مدنية برئاسة الصادق المهدي عام **1986**، إلا أن هذه المرحلة لم تنعم بالاستقرار، في ظل تصاعد نفوذ التيار الإسلامي واتساع رقعة الحرب الأهلية في جنوب البلاد مع الجيش الشعبي، لينتهي الأمر مجدداً بتدخل عسكري جديد [3]. في حزيران **1989** أطاح العميد عمر حسن أحمد البشير*[4]، مدعوماً من الجبهة الإسلامية القومية، بحكومة الصادق المهدي، لتبدأ حقبة حكم استمرت نحو ثلاثة عقود خلال هذه الفترة تكرّس نمط من عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي، وتوسعت بؤر النزاع، لا سيما في إقليم دارفور الذي شهد منذ عام 2003 نزاعاً مسلحاً واسع النطاق. كما لم تُفضِ السياسات المتبعة

إلى بناء مشروع وطني جامع يعالج إشكاليات الهوية والتنوع، بل استمر نهج الإقصاء، ما ساهم في تعميق الانقسامات وصولاً إلى انفصال جنوب السودان عام 2011 [5]. منذ عام 2011، ومع انفصال جنوب السودان، دخلت الدولة السودانية مرحلة جديدة من الاضطراب البنيوي، إذ لم يؤدِّ هذا التحول المفصلي إلى تحقيق الاستقرار، بل كشف بصورة أوضح عمق الهشاشة التي تعانيها بنية الدولة. فقد كان التهميش والانقسامات العميقة من بين الدوافع الأكثر إلحاحاً للصراع، وهي انقسامات ظلت قابلة للتسييس والتصعيد، لا سيما مع استغلالها من قبل الجهات السياسية المختلفة. لذلك يمكن القول إن ما شهده السودان بعد عام 2011 لم يكن مجرد أزمة حكم بالمعنى المتعارف عليه، بل حالة تفكك في بنية الدولة القومية، تعود جذورها إلى ما قبل ذلك، حين بدأت سياسات التمكين منذ عام 1989 في تقنين الضعف المؤسسي وإضعاف الاتساق بين الدولة والسلطة، الأمر الذي انعكس لاحقاً على مرحلة ما بعد الانفصال [6]. خلال الأعوام التي تلت 2011، تعمقت الصراعات الإثنية وتزايدت حدة التوترات في أطراف البلاد، خصوصاً في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. كما أن فقدان عائدات النفط بعد الانفصال أسهم في تفاقم المشكلات الاقتصادية، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، في ظل سوء الإدارة والفساد والعقوبات الاقتصادية،هذا التدهور الاقتصادي ترافق مع استمرار غياب مشروع وطني جامع يحظى بإجماع حقيقي، ما أبقى قضايا التأسيس الكبرى معلقة دون حسم [7]. في بدايات كانون الاول من عام 2018 اندلعت احتجاجات شعبية بدأت محدودة ثم امتدت إلى مختلف أنحاء البلاد، مطالبة برحيل نظام عمر حسن البشير، ومع تصاعد الحراك خلال عام 2019 استجابت المؤسسة العسكرية بعزل البشير وبدء مرحلة انتقالية جديدة، لتُطوى بذلك

صفحة حكم استمرت ثلاثين عاماً غير أن طريقة وتوقيت خروجه من السلطة أفرزا واقعاً انتقالياً معقداً، قوامه شراكة بين قوى غير متجانسة مدنية وعسكرية [8]. في أب/ 2019 تم تأسيس مسار مؤسسي لتقاسم السلطة عبر توقيع الوثيقة الدستورية *[9]، بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، بما أسس لشراكة بين المكونين العسكري والمدني، ثم في عام 2020 أُضيف مسار إثني إقليمي عبر توقيع اتفاق جوبا للسلام [10]*مع عدد من الفصائل المسلحة، الأمر الذي زاد من تعقيد خريطة القوى السياسية، رغم أنه استهدف إنهاء صراعات ممتدة في غرب البلاد وجنوبها [11]. إلا أن هذه الترتيبات لم تُنهِ التوترات داخل المؤسسة العسكرية ذاتها فقد ظلت ثنائية القيادة بين القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان [12]*وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو[13]*، تمثل بؤرة توتر كامنة العلاقة بين الرجلين تعود إلى نزاع دارفور عام 2003 [14]، حين دعم نظام عمر البشير المليشيات التي تطورت لاحقاً إلى قوات الدعم السريع وبعد عام 2019 أصبح حمدان نائباً لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، ما أوجد واقعاً يقوم على وجود قوة عسكرية نظامية وأخرى موازية ذات طابع شبه عسكري [15]. في تشرين الاول 2021 اتخذ الجيش والدعم السريع قراراً بإنهاء مجلس السيادة بشكله السابق وإقالة حكومة عبد الله حمدوك، وهو ما شكل منعطفاً جديداً في مسار الانتقال، وأظهر تصاعد الخلافات بين المكونين العسكري والمدني، بل وداخل المكون العسكري نفسه وفي عام 2022 تم توقيع الاتفاق الإطاري بين المكون العسكري وبعض القوى السياسية، متضمناً قضايا الإصلاح الأمني والعسكري ودمج قوات الدعم السريع في الجيش، غير أن الخلاف حول الجدول الزمني وآليات الدمج كشف عمق التباين بين عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان و محمد حمدان دقلو

[16]. وفي منتصف نيسان 2023 اندلع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، في ظل أزمات داخلية وعدم استقرار أمني وسياسي، ليعكس ذلك امتداداً لتوازنات قوى معقدة تراكمت عبر عقود كما لعبت أجندات النظام السابق دوراً في تأجيج الصراع، خاصة مع وجود بنود تتعلق بإزالة التمكين وتفكيك قدراته الاقتصادية ومحاسبة رموزه، بين عامي 2023 و2025 استمرت حالة الاستقطاب والانقسام، في ظل تعدد التشكيلات المسلحة وغياب مشروع وطني جامع قادر على استيعاب التنوع الديمغرافي والاثني الذي يميز السودان، والذي يضم عشرات الجماعات الإثنية ومئات اللغات واللهجات، فضلاً عن موقعه الجيوستراتيجي الذي جعله محل اهتمام إقليمي ودولي، ما أتاح مجالاً للتغلغل الخارجي في ظل ضعف الدولة [17].

وعليه، فإن جذور الأزمة السياسية بعد عام 2010 لا تنفصل عن إرث طويل من الصراعات والانقلابات، ولا عن طبيعة تقاسم السلطة بعد 2019، ولا عن إشكالية العلاقة بين المدني والعسكري، كما أن استمرار وجود تشكيلات مسلحة متعددة خارج إطار جيش قومي موحد ظل يهدد المسار الانتقالي ويجعل الدولة عرضة للتفكك والتدخلات الخارجية، ومن ثم فإن الأزمة الراهنة تمثل حصيلة تراكمية لمسار ممتد من الهشاشة المؤسسية، والانقسام السياسي، والصراع على السلطة، في ظل غياب توافق وطني شامل حتى عام 2025.

3. : الحرب الأهلية بوصفها مؤشرًا على تفكك السلطة وتدويل الأزمة

1.3: العملية المؤدية إلى الحرب الأهلية وتفكك بنية السلطة

شكّل سقوط نظام عمر البشير في نيسان 2019 لحظة مفصلية في التاريخ السياسي السوداني، غير أن هذا التحول لم يُفضِ إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة، بل أبقى على الهياكل الأمنية والعسكرية التي تأسست خلال عهده وضمن هذا السياق، برزت قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو بوصفها فاعلًا عسكريًا مستقلًا يمتلك موارد وتنظيمًا يوازيان المؤسسة العسكرية الرسمية [18]. تعود الجذور التنظيمية لهذه القوة إلى ميليشيات الجنجويد*[19]، التي نشطت خلال أزمة دارفور عام 2003، قبل أن يجري تقنين وضعها وتحويلها إلى قوة نظامية تحت مسمى قوات الدعم السريع عام 2013، وقد أسهمت هذه الخطوة في إضفاء طابع مؤسسي على تشكيل شبه عسكري ظل محتفظًا بخصوصيته التنظيمية وولائه القيادي، بما جعله بنية موازية للجيش ومع إصدار تشريعات لاحقة ربطت هذه القوات مباشرة برئيس الجمهورية آنذاك، ترسّخ واقع تعدد مراكز القوة داخل الدولة، الأمر الذي أوجد ازدواجية عسكرية أضعفت وحدة القرار السيادي[20]. وعقب الإطاحة عمرالبشير، جرى إنشاء مجلس السيادة الانتقالي في آب 2019 بوصفه إطارًا لإدارة المرحلة الانتقالية، وتكوّن من تمثيل مدني وعسكري في محاولة لتحقيق توازن داخلي غير أن هذا الترتيب لم ينجح في إنهاء التنافس بين المكونين، إذ ظل النفوذ العسكري حاضرًا بقوة في مفاصل السلطة. وفي هذا الإطار، عُيّن عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء، غير أن حكومته واجهت ضغوطًا متزايدة انتهت باعتقاله في تشرين الأول 2021 إثر انقلاب قاده رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، قبل أن يُعاد تشكيل المجلس في تشرين الثاني من العام ذاته 2021 مع استمرارمحمد

حمدان دقلو نائبًا للرئيس[21]. إن تعاقب هذه الإجراءات، من حل المجلس إلى إعادة تشكيله، عكس هشاشة البنية المؤسسية وعجزها عن إنتاج انتقال سياسي مستقر. كما أن الاتفاق الإطاري الموقع في كانون الأول 2022 بمشاركة الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الإفريقي لم يتمكن من تجاوز أزمة الثقة بين الأطراف، ما أبقى الانقسام قائمًا داخل مركز السلطة ذاته [22].

وعليه، فإن الحرب التي اندلعت عام 2023 لم تكن حدثًا مفاجئًا، بل جاءت نتيجة تراكمات بنيوية أبرزها وجود قوتين مسلحتين تتمتعان بقدرات متقاربة وشرعيات متنافسة وقد مثّل انتشار قوات الدعم السريع في محيط الخرطوم ومطار مروي وتحركات الجيش المقابلة مؤشرًا عمليًا على انهيار منطق الشراكة الانتقالية وتحول التنافس إلى صدام مفتوح. وبذلك، تحوّل الخلاف بين عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان محمد حمدان دقلو من تباين سياسي إلى صراع مسلح يعكس تفكك السلطة المركزية وانقسام أدوات العنف الشرعي داخل الدولة.

شكل (4_1) **جيش السوداني ينشر خريطة تظهر سيطرته على الخرطوم «قوات الدعم السريع» كردفان ودارفور تحضيراً لمعارك مرتقبة.**



1ـــ المواجهات في الخرطوم: مع اندلاع المواجهات في 15/ نيسان 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تحولت العاصمة إلى الساحة الرئيسة للصراع فبعد خسارة الجيش لعدد من مواقعه الحيوية، من بينها مجمع اليرموك الصناعي العسكري ومقر شرطة الاحتياطي المركزي في حزيران 2023، بات يعتمد بصورة أساسية على التفوق الجوي لتعويض تراجعه الميداني في المقابل، أظهرت قوات الدعم السريع قدرة عالية على المناورة في حرب المدن، مستفيدة من الانتشار السريع عبر المركبات الخفيفة والأسلحة المضادة للطائرات، وهو ما قلّص فعالية الأسلحة الثقيلة التي يمتلكها الجيش في البيئات الحضرية [23].شهدت مدن الخرطوم وأم درمان وبحري أعنف المواجهات، حيث سارعت قوات الدعم السريع إلى السيطرة على القصر الرئاسي ومنشآت النقل والاتصالات، بينما تمسك الجيش بمقر القيادة العامة، معتمدًا على القصف الجوي لإبطاء تقدم خصمه وأدى سقوط قاعدة الفيلق الاستراتيجي في 30 أيار/ 2023 إلى تعزيز موقع قوات الدعم السريع، التي تمكنت لاحقًا من تضييق طرق الإمداد المؤدية إلى ولايات الوسط بما في ذلك الجزيرة. في سياق موازٍ، أعاد الجيش تفعيل خطاب التعبئة العامة بعد تطويق قاعدة المدرعات في جنوب الخرطوم وقد انضمت إلى صفوفه فصائل متمردة كانت قد وقّعت على اتفاق جوبا للسلام عام 2020، مثل فصيل مني أركو مناوي من حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم [24]. ويعكس هذا التحالف تحوّلًا في خريطة الاصطفافات، إذ انتقلت قوى كانت في السابق في مواجهة مع الجيش إلى موقع الحليف المؤقت في مواجهة الدعم السريع.

في المقابل، عززت قوات الدعم السريع حضورها عبر تحالفات مع تشكيلات مسلحة محلية، من بينها قوات درع السودان وبعض الميليشيات ذات الطابع العرقي، وقد أدى هذا التوسع في الاعتماد على الفاعلين غير النظاميين إلى تعميق عسكرة المجال المجتمعي، وتآكل ما تبقى من احتكار الدولة لاستخدام القوة. وخلال عام 2024، تصاعدت المعارك حول مصفاة الجيلي شمال الخرطوم، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية في تأمين الإمدادات. وتمكنت القوات المسلحة، مدعومة بحلفائها، من إحراز تقدم ميداني في بعض أحياء أم درمان، وكسر الحصار عن مواقعها [25].

2ـــ المواجهات في دارفور : اتخذ النزاع في دارفور طابعًا مركبًا إذ تداخلت المواجهة بين الجيش والدعم السريع مع توترات عرقية تاريخية، فقد ركزت قوات الدعم السريع انتشارها في الإقليم منذ المراحل الأولى للحرب، مستفيدة من شبكاتها القبلية المتجذرة وفي غرب دارفور، وُجهت اتهامات باستهداف ممنهج لمجتمعات المساليت*[26]، ما أدى إلى موجات نزوح واسعة نحو تشاد، وسط توصيف أممي لهذه الأفعال بأنها قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما شهدت بعض المناطق اقتتالًا بين ميليشيات عربية متحالفة مع الدعم السريع نتيجة التنافس على الموارد والنفوذ المحلي، ما يدل على محدودية قدرة القيادة المركزية على ضبط حلفائها [27]. وفي جنوب دارفور، شكّل سقوط مدينة نيالا في تشرين الاول 2023 نقطة تحول بارزة بعد انهيار مواقع الجيش هناك، الأمر الذي عزز سيطرة الدعم السريع على معظم ولايات الإقليم، باستثناء الفاشر في شمال دارفور، أصبحت الفاشر مركزًا لتوازن هش بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع

وتحالفات محلية متغيرة، شملت فصائل موقعة على اتفاق جوبا وأخرى بقيت على الحياد، مثل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور*[28] ومع تصاعد التعبئة ذات الطابع العرقي، خاصة عقب إعلان بعض الإدارات الأهلية دعمها للجيش، ازداد خطر الانزلاق إلى مواجهة حضرية واسعة النطاق قد تفاقم الأزمة الإنسانية في مدينة تؤوي مئات الآلاف من النازحين[29].

3ـ **المواجهات في كردفان** : تمثل كردفان محوراً استراتيجيًا يربط دارفور بالخرطوم، فضلًا عن مرور خط أنابيب النفط القادم من جنوب السودان عبر أراضيها، ما منحها أهمية خاصة للطرفين. اندلعت الاشتباكات في ولايات شمال وجنوب وغرب كردفان منذ الأيام الأولى للنزاع، غير أن بعض المناطق ظلت أقل حدة نسبيًا نتيجة توازنات قبلية محلية ، في شمال كردفان، اختارت بعض المجموعات العربية الاصطفاف إلى جانب الجيش (منها قبائل الحوازمة، قتبا دار حامد ، قبائل الكبايش وبني فضل)، خلافًا للتوقعات المرتبطة بعلاقتها التقليدية بقوات الدعم السريع، بينما فضّلت مجموعات أخرى الحياد المسلح لحماية مناطقها ، وأسهمت وساطات الإدارة الأهلية في احتواء التصعيد خلال عام 2023، إلا أن القتال تجدد في بابنوسة مطلع 2024[30]. أما في جنوب كردفان، فقد أدت تحركات فصيل عبد العزيز الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان شمال إلى إعادة رسم موازين القوى، إذ دخل في مواجهات مع الدعم السريع، رغم الخصومة التاريخية مع الجيش ،ويعكس هذا الاصطفاف الطارئ تغليب الاعتبارات العرقية والمحلية على الحسابات السياسية التقليدية ، تعكس التطورات الميدانية التي شهدها السودان خلال شهرشباط 2026 استمرار اتساع نطاق المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وهو ما يعكس بوضوح طبيعة الحرب الأهلية بوصفها نتيجة مباشرة لتفكك السلطة المركزية وتعدد مراكز القوة العسكرية داخل

الدولة فقد اتجهت العمليات العسكرية إلى الانتشار في عدد من الأقاليم، الأمر الذي يشير إلى تحوّل الصراع من مواجهة محدودة إلى نزاع واسع النطاق يشمل مناطق متعددة من البلاد ، ففي إقليم النيل الأزرق، نفذت القوات المسلحة السودانية عمليات عسكرية استهدفت مواقع تابعة لقوات الدعم السريع والحركة الشعبية شمال في عدد من المناطق، من بينها بليلة رأس الخور وودكا [31]. كما قامت القوات الحكومية بعملية على الحدود مع جنوب السودان استهدفت قافلة عسكرية لقوات الدعم السريع ضمت عناصر أجنبية، وهو ما يبرز مؤشرات على تداخل عوامل خارجية في مسار الصراع. وفي الوقت ذاته شهدت مدينة الدمازين وصول تعزيزات عسكرية من قوات المظلات قادمة من العاصمة الخرطوم، في خطوة تعكس سعي الجيش إلى إعادة ترتيب انتشاره العسكري في المناطق الاستراتيجية. في المقابل، استخدمت قوات الدعم السريع الطائرات المسيرة في استهداف مدينة الدويم، وهو ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين ، أما في إقليم كردفان، فقد اتخذت المواجهات طابعًا أكثر اتساعًا، حيث استهدفت قوات الدعم السريع عدة مناطق من خلال هجمات بالطائرات المسيرة، شملت مناطق العباسية وأبو كرشولا، كما طالت بعض المنشآت والمناطق السكنية في مدينة الأبيض. وفي المقابل أعلن الجيش السوداني تنفيذ عمليات عسكرية استهدفت مواقع وتمركزات لقوات الدعم السريع في عدد من المناطق، من بينها النهود وسودري، إلى جانب تدمير منظومة تشويش إلكتروني تابعة لها، كما شهدت مدينة كوستي هجومًا بالطائرات المسيرة استهدف مواقع عسكرية، تمكنت الدفاعات الأرضية من التصدي له جزئيًا. وقد رافقت هذه التطورات إجراءات أمنية مشددة في بعض المدن، مثل كادقلي، حيث فُرضت قيود على خدمات الاتصالات والإنترنت في ظل تصاعد العمليات العسكرية، ومن خلال هذه التطورات يمكن ملاحظة أن الصراع المسلح في السودان لم يعد يقتصر على العاصمة أو على مواجهة محدودة بين طرفين، بل أصبح

نزاعًا متعدد الجبهات يمتد إلى عدة أقاليم، ويشمل فاعلين محليين وإقليميين على نحو متزايد [32]، ويشير هذا الوضع إلى ضعف قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، وهو ما يعد من أبرز مؤشرات تفكك السلطة داخل الدولة. كما أن امتداد العمليات إلى مناطق حدودية وظهور عناصر أجنبية في بعض ساحات القتال يعكس اتجاهاً نحو تدويل الأزمة، حيث تتداخل العوامل الداخلية مع الاعتبارات الإقليمية في تشكيل مسار الصراع.

2.3 : مظاهر التنافس الأمريكي الروسي في السودان

يشكل السودان إحدى الساحات المركزية للتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الجديدة *[33]، ولا سيما في ظل ما يشهده من هشاشة بنيوية واضطرابات سياسية وأمنية متواصلة منذ عام 2019 فالسودان، بحكم موقعه الجيوسياسي على البحر الأحمر، وارتباطه بأمن القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وامتلاكه موارد استراتيجية كالذهب والمعادن والطاقة، يمثل عقدة تلاقٍ بين المصالح الدولية والإقليمية، ما جعله مجالًا مفتوحًا لإعادة إنتاج أنماط النفوذ الكبرى بوسائل غير تقليدية ، ويأخذ هذا التنافس طابعًا مركبًا لا يقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل يتجسد عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية ناعمة وخشنة، تشمل محاولات إعادة دمج السودان في النظام الدولي، أو على العكس، استثماره كفضاء بديل لتوسيع النفوذ خارج القيود الغربية. وفي هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف مسار الانتقال السياسي والانخراط الاقتصادي والدعم المشروط للمؤسسات، في مقابل مقاربة روسية أكثر براغماتية تقوم على بناء شراكات أمنية غير مشروطة، واستغلال الفراغات الناتجة عن تراجع أو

تـردد الـدور الغربـي. وعليـه، يهـدف هـذا المطلـب إلـى تحليـل مظـاهر التنـافس الأمريكـي الروسـي فـي السـودان، مـن خـلال تفكيـك الأدوات والآليـات التـي يعتمـدها كـل طـرف، وفهـم تـأثير هـذا التنـافس علـى مسـار الاسـتقرار السياسـي والأمنـي، وعلـى موقـع السـودان ضـمن التوازنـات الإقليميـة والدوليـة، مـع إبـراز كيـف تحولـت الدولـة الهشـة إلـى سـاحة صـراع نفـوذ تتجـاوز حسـابات الداخل إلى رهانات النظام الدولي الأوسع.

اولا: المبادرات الأمريكية إعادة دمج السودان بالوجود العسكري غير المباشر والأدوات الأمنية

تنطلـق المقاربـة الأمريكيـة تجـاه السـودان مـن إدراك اسـتراتيجي يـرى فـي اسـتقراره عنصـرًا حاسـمًا لأمـن البحـر الأحمـر، ومنـع تمـدد النفـوذ الروسـي والصـيني فـي أفريقيـا، فضـلًا عـن احتـواء التهديـدات العـابرة للحـدود، وعلـى رأسـها الإرهـاب والهجـرة غيـر النظاميـة. وعليـه، سـعت الولايـات المتحـدة، منـذ الإطاحـة بنظـام عمـر البشـير*(34)، إلـى إعـادة دمـج السـودان تـدريجيًا فـي النظـام الـدولي عبـر مسـار مـزدوج يجمـع بـين الانخـراط الدبلوماسـي والـدعم الاقتصـادي المشـروط (35). فعلـى المسـتوى السياسـي، دعمـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة عمليـة الانتقـال المـدني باعتبارهـا المـدخل الأساسـي لإعـادة تأهيـل السـودان دوليًـا، وهـو مـا تجسـد فـي رفـع اسـمه مـن قائمـة الـدول الراعيـة للإرهـاب، وتسـهيل انخراطـه مـع المؤسسـات الماليـة الدوليـة، غيـر أن هـذا الانخـراط ظـل محكومًـا بحسـابات براغماتيـة، إذ فضّـلت الولايـات المتحـدة التعامـل مـع الواقـع القـائم، بمـا فـي ذلـك المؤسسـة العسـكرية، بـدلًا مـن فـرض قطيعـة كاملـة قـد تفتـح المجـال أمـام قـوى منافسـة

[36].أما على الصعيد الأمني، فقد اعتمدت الولايات المتحدة نمط الوجود العسكري غير المباشر، القائم على تقديم الدعم الفني، وبناء القدرات، والتنسيق الاستخباري، دون الانخراط في انتشار عسكري واسع. ويهدف هذا النهج إلى تحقيق كلفة منخفضة سياسيًا وعسكريًا، مع الحفاظ على حد أدنى من النفوذ في بيئة شديدة التعقيد، كما استخدمت الولايات المتحدة الامريكية أدوات أمنية مرنة، شملت برامج التدريب، والدعم اللوجستي، والتعاون في مكافحة الإرهاب، ضمن إطار أوسع يسعى إلى منع تحوّل السودان إلى نقطة ارتكاز لقوى معادية للمصالح الغربية [37].

غير أن هذه المقاربة واجهت تحديات بنيوية، أبرزها التناقض بين الخطاب الأمريكي الداعم للديمقراطية، والممارسة الواقعية التي سمحت باستمرار نفوذ الفاعلين العسكريين دون فرض عقوبات شخصية حاسمة عليهم، حتى بعد انقلاب تشرين الأول/ 2021 *[38]، وقد أسهم هذا التردد في إضعاف مصداقية الدور الأمريكي، وخلق فراغ نسبي استغلته روسيا لتعزيز حضورها عبر أدوات أقل تقيدًا بالشروط السياسية [39].

❖ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق المبادرات الأمريكية وإعادة دمج السودان

يعد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحد أهم الأدوات التي توظفها القوى الدولية في البيئات الخارجة من النزاع، ليس فقط باعتباره آلية تقنية لمعالجة أوضاع المقاتلين السابقين، بل كمدخل لإعادة هيكلة المجال الأمني بما يسمح بإعادة إدماج الدولة في المنظومة الدولية. وفي الحالة السودانية، ارتبطت مقاربة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسعي الأوسع لإعادة تأهيل السودان دوليًا

بعد عقود من العزلة والعقوبات، وهو ما جعل هذا البرنامج جزءًا من حزمة إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية ذات بعد استراتيجي. من الناحية المفاهيمية، تطور برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال العقدين الأخيرين من كونه إجراءً تقنيًا يُنفذ بعد النزاعات، إلى إطار ذي طبيعة سياسية واضحة، يتقاطع مع ترتيبات تقاسم السلطة وإعادة توزيع النفوذ داخل الدولة. وعلى الرغم من استمرار التعامل معه في الخطاب الرسمي باعتباره عملية إجرائية متسلسلة تبدأ بنزع السلاح، ثم التسريح، وتنتهي بإعادة الإدماج فإن التجربة السودانية أظهرت أن نجاحه يتوقف على التوافق السياسي حول طبيعة الدولة ذاتها، وهو ما لم يتحقق بصورة مكتملة [40]. في هذا السياق، دعمت الولايات المتحدة، ضمن توجهها لإعادة دمج السودان في النظام الدولي، مسارات إصلاح القطاع الأمني التي يُعد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحد مكوناتها الأساسية، وقد ارتبط هذا الدعم بمقاربة تقوم على الوجود العسكري غير المباشر، أي الامتناع عن نشر قوات قتالية واسعة، مقابل الاستثمار في بناء القدرات، وتقديم المشورة الفنية، ودعم المؤسسات الأمنية عبر برامج تدريبية وتمويلية بالتنسيق مع منظمات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبهذا المعنى، لم يكن الهدف مجرد تفكيك التشكيلات المسلحة، بل إعادة صياغة البيئة الأمنية بما يحد من احتمالات تجدد النزاع، ويعزز شروط الاستقرار الضروري لجذب الدعم الدولي والاستثمارات [41]،غير أن إدراج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005*[42]، جاء بصيغة عامة ومحدودة التفاصيل، ما عكس أولوية الحفاظ على توازنات القوة

خلال الفترة الانتقالية على حساب بناء مؤسسة عسكرية موحدة، فقد تعامل الطرفان الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان مع المرحلة الانتقالية باعتبارها هدنة قابلة للانتكاس، الأمر الذي أفضى إلى الإبقاء على جيشين منفصلين داخل دولة واحدة. هذا الترتيب، وإن كان سياسيًا مفهومًا في سياق انعدام الثقة المتبادل، قيد فعليًا فرص تنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأضعف إمكانية تحويله إلى أداة لإعادة هيكلة المجال الأمني بصورة جذرية ، كما واجه البرنامج تحديات عملية معقدة، من بينها ضعف التنسيق بين الجهات المنفذة، غياب البيانات الدقيقة حول أعداد المقاتلين، محدودية التمويل أو تأخره، وإقصاء بعض الفاعلين المسلحين من العملية، وقد أدى التركيز على نزع السلاح كخطوة آنية إلى إهمال البعد الأهم، وهو إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام، ما أبقى قطاعات من المقاتلين السابقين في حالة هشاشة قابلة لإعادة التعبئة ، ومن منظور المبادرات الأمريكية، فإن هذه الإشكالات تعكس المعضلة الأوسع في التعامل مع الدول الهشة، فبينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى دعم مسار إصلاحي يفضي إلى دولة مدنية خاضعة للمساءلة، فإن اعتبارات الاستقرار الفوري وموازين القوى الداخلية تدفعها إلى تبني مقاربة تدريجية لا تصطدم مباشرة بالمؤسسة العسكرية (43).

بذلك، يصبح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحالة السودانية جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة دمج البلاد في النظام الدولي عبر إصلاح أجهزتها الأمنية، وضبط المجال المسلح، وتهيئة بيئة أكثر قابلية للتعاون الدولي. غير أن محدودية الإرادة السياسية الداخلية، وتردد الضغوط الدولية الحاسمة، جعلا هذه العملية تسير

بـوتيرة بطيئـة ومتناقضـة، مـا أضـعف قـدرتها علـى تحقيـق تحـول أمنـي مسـتدام، وفـتح المجـال أمـام فـاعلين خـارجيين منافسـين لاسـتثمار الهشاشـة القائمة.

الجدول 1: Fragile States Index 2024 ،[44]

مؤشر الدول الهشة

Country	Rank			
Somalia	*1st*	111.3	9.7	10.0
Sudan	2nd	109.3	9.3	9.6

ثانيـا: النفـوذ الروسـي عبـر الاسـتثمارات فـي الـذهب والمـوانئ والشـركات الأمنية

اتسـمت العلاقـات السـودانية الروسـية منـذ سـبعينيات القـرن الماضـي، بطـابع متذبـذب تـراوح بـين فتـرات مـن الفتـور وأخـرى مـن التقـارب، إلا أنّهـا عنـد اسـتقرارها كانـت تميـل إلـى التعـاون فـي المجـالات السياسـية والاقتصـادية والعسـكرية ،وعلـى الـرغم مـن حالـة عـدم الاسـتقرار الـداخلي التـي يشـهدها السـودان، فـإن المؤسسـة العسـكرية السـودانية، بوصـفها سـلطة أمـر واقـع، مـا زالـت تضـع العلاقـة مـع روسـيا ضـمن أولوياتهـا الاسـتراتيجية، لا سـيما فـي ظـل العزلـة الدوليـة والضـغوط الغربيـة المتزايـدة. وقـد تجلّـى هـذا التوجـه فـي تكثيـف الزيـارات الرسـمية المتبادلـة، كـان أبرزهـا مشـاركة وفـد سـوداني رفيـع المسـتوى، ترأسـه عضـو مجلـس السـيادة " ياسـر العطـا"*[45] ، فـي منتـدى سـان بطرسـبيرغ الاقتصـادي الـدولي، حيـث أُعلـن عـن اسـتعداد الخرطـوم لتفعيـل

الاتفاقيات الثنائية، ولا سيما في المجالين العسكري والاقتصادي، كما عبّرت قيادات عسكرية سودانية " وزير المالية جبريل أبراهيم ، قائد قوات الدعم السريع محمد حمدون حميدتي " في تصريحات علنية عن انفتاحها على إقامة وجود عسكري روسي على ساحل البحر الأحمر، في إطار ما اعتبرته تعاوناً متبادلاً يحقق مصالح السودان الأمنية والاقتصادية، دون حصر هذا الانفتاح بروسيا وحدها [46]. وفي المقابل، أبدت روسيا اهتماماً متزايداً بتعزيز حضورها في السودان، سواء عبر المسار العسكري أو من خلال أدوات اقتصادية وأمنية غير مباشرة فقد صرّح مسؤولون روس " المبعوث الروسي للشرق الاوسط وأفريقيا ميخائيل بوغاندا نوف ، ووزير الخارجية سيرجي لافروف ، كذلك لقاء عمر البشير بالرئيس الروسي فلاديمير بوتن في روسيا لعام 2017" ، بانتظار الموافقة السودانية النهائية للبدء في ترتيبات إنشاء نقطة دعم لوجستي عسكري على البحر الأحمر، في سياق أوسع يندرج ضمن السعي الروسي التاريخي للوصول إلى "المياه الدافئة *[47]"، وتعزيز النفوذ البحري خارج المجال الجغرافي التقليدي لروسيا ، اتجهت روسيا منذ عام 2008 إلى توسيع نفوذها في البيئات ذات الهشاشة السياسية عبر أدوات عسكرية واقتصادية متداخلة، حيث شملت تحركاتها التفاوض لإنشاء موطئ قدم عسكري في عدن، ثم تطوير تفاهمات مماثلة مع جيبوتي عام 2014، ومع إرتيريا عام 2018، في سياق تنافس دولي متجدد على مناطق النفوذ في إفريقيا [48].

ضمن هذا الإطار، برز السودان بوصفه مجالاً لتكثيف الحضور الروسي، خاصة مع اعتماد الدولة بدرجة كبيرة على التسليح الروسي الذي بلغ نحو 80% من صفقاتها في السنوات الأخيرة، وهو ما مهّد لتوسيع العلاقات نحو مجالات اقتصادية وأمنية أعمق. ومع احتجاجات عام 2019، ظهر نمط

تدخل غير مباشر عبر قنوات شبه رسمية، في مقدمتها فاغنر، التي ارتبط نشاطها بتقديم خدمات أمنية ودعم تقني في مجالات المراقبة والسيطرة، وقد تزامن ذلك مع توسيع النفوذ الاقتصادي الروسي من خلال إبرام تعاقدات مع شركات مثل **ميرو غولد وكوش**، حيث مُنحت هذه الشركات امتيازات تتعلق باستخدام الموانئ والمطارات والبنى التحتية، إلى جانب إنشاء شبكات اتصال خاصة، بما يعكس امتداد النفوذ إلى القطاعات السيادية. كما شمل نشاطها مجالات التنقيب عن الذهب وتداوله، فضلاً عن الانخراط في قطاعات تجارية أخرى .وفي هذا السياق، أشارت صحيفة ديلي تلغراف إلى أن احتياطات الذهب الروسية تضاعفت أربع مرات منذ عام 2010، مع مساهمة ملحوظة للذهب السوداني، حيث تتم عمليات استخراجه ونقله عبر ترتيبات مشتركة مع فاغنر، ونقله بواسطة طائرات خاصة انطلاقاً من المطارات العسكرية، وهو ما يعكس توظيف الموارد الطبيعية، ولا سيما الذهب، كأداة مركزية في تعزيز النفوذ الروسي في السودان [49]. شهد قطاع الذهب في السودان تحولاً هيكلياً منذ انفصال جنوب السودان عام 2011، عقب فقدان نحو ثلثي الإنتاج النفطي (≈90% من النقد الأجنبي)، ما دفع نحو التوسع في إنتاج الذهب [50]، مستفيداً من ارتفاع أسعاره من 17.8 دولار/غرام عام 2000 إلى 57 دولاراً في يناير 2012، دون أن ينعكس ذلك على معالجة اختلال الميزان التجاري، بل أسهم في تعميق الأزمة الاقتصادية السابقة لعام 2018 [51]. اتسم إنتاج الذهب بطابع طرفي، متركزاً في دارفور والمناطق الحدودية (حلايب وشلاتين، المثلث مع ليبيا ومصر، الطينة وكوري مع تشاد، الحدود مع أثيوبيا وإريتريا، وامتدادات بورو وراجا وأويل)، ما سهّل تهريبه عبر شبكات عابرة للحدود. وقد كشفت التقديرات عن فجوة كبيرة بين الإنتاج الرسمي (105 طن) والفعلي (250

طـن) عـام 2017، نتيجـة التهريـب والفسـاد، وهـي ظـاهرة تعمّقـت بعـد 2019 مـع تراجـع الرقابـة وصـعود نفـوذ الفـاعلين العسـكريين والمليشـيات [52]. أدّت سياسـات التصـدير، خاصـة اشـتراط تسـليم حصـائل الصـادر مسـبقاً، إلـى إضـعاف القنـوات الرسـمية وزيـادة التهريـب، فـي ظـل مـنح شـركات المخلفـات 33% للدولـة و18% لشـركات الإنتـاج. ويعتمـد القطـاع علـى نمـوذج مـزدوج: التعـدين التقليـدي (30% مـن الخـام) مقابـل الشـركات (70% عبـر الكرتـة)، مـع تشغيل 2.8 مليون عامل مباشرةً ونحو 5 ملايين إجمالاً [53] .

وفـي السـياق الأوسـع، ينـدرج الحضـور الروسـي فـي السـودان ضـمن موجـة جديـدة مـن التنـافس الـدولي علـى أفريقيـا، تُـذكّر بمـا يُعـرف تاريخيـاً بـ"الاندفاع نحـو أفريقيـا"*[54]، حيـث تسـعى القـوى الكبـرى إلـى تـأمين مـوطئ قـدم فـي منـاطق النفـوذ الاسـتراتيجية، مسـتفيدة مـن هشاشـة الـدول، وغيـاب الحكـم المـدني المسـتقر، وسـيطرة النخـب العسـكرية علـى مفاصـل القـرار السياسـي والاقتصادي[55].

شـكل (1-3)



مناطق مناجم الذهب في السودان، متاح على الرابط التالي:

https://share.google/YpVXAgLJB72MQixJU، تم الدخول بتاريخ 18/2/2026

4. خاتمة:

خلص البحث إلى أن السودان بعد عام 2010 يمثل نموذجاً واضحاً لتفاعل هشاشة الدولة مع التنافس الجيوسياسي الدولي، إذ أدى ضعف المؤسسات السياسية والأمنية وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى خلق بيئة مناسبة لتزايد التدخلات الخارجية. وقد أسهم انفصال جنوب السودان عام 2011 وما تبعه من اضطرابات سياسية وأمنية في تعميق مظاهر الهشاشة، الأمر الذي انعكس على قدرة الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والمحافظة على احتكارها لأدوات القوة ، كما أظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت استراتيجية قائمة على إعادة دمج السودان في النظام الدولي عبر الدعم السياسي والاقتصادي والإصلاح الأمني، مع الحفاظ على نمط من الحضور غير المباشر الذي يحقق مصالحها الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي. وفي المقابل، ركزت روسيا على توظيف أدوات أكثر مرونة، تمثلت في الاستثمارات المرتبطة بقطاع الذهب، وتعزيز التعاون العسكري، والسعي إلى إنشاء موطئ قدم بحري على ساحل البحر الأحمر، فضلاً عن الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة ، وتبين أن التنافس بين القوتين لم يكن منفصلاً عن واقع الهشاشة الداخلية، بل ارتبط به ارتباطاً وثيقاً، حيث أصبحت

الأزمات البنيوية مدخلاً لتوسيع النفوذ الخارجي. وعليه، فإن مستقبل الاستقرار في السودان يبقى مرهوناً بقدرة الدولة على تجاوز حالة الهشاشة المؤسسية، وبناء مؤسسات وطنية قادرة على إدارة التنوع المجتمعي واحتواء الصراعات الداخلية، بما يقلص من فرص التنافس الخارجي ويعزز مقومات السيادة والاستقرار المستدام.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

[1] بدر الدين إمام، السودان وإشكالية البناء وعدم الاستقرار، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2017.

[2]روبرت أو. كولينز، ترجمة مصطفى مهدي الجمال، تاريخ السودان الحديث، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

[3] Richard Barltrop, The Negotiation of Security Issues in Sudan's Comprehensive Peace Agreement, Country Study No. 2, Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue, 2008.

[4] United Nations, Integrated Disarmament, Demobilization and Reintegration Standards (IDDRS): Module 2.10 – The UN Approach to DDR, New York: United Nations.

[25] محمد صلاح عبد الرحمن، الشعر الذهب: التكلفة البيئية والاجتماعية للتعدين، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2018.

[26] Thomas Pakenham, The Scramble for Africa: White Man's Conquest of the Dark Continent from 1876 to 1912, New York: Random House, 1991.

[27] Richard Barltrop, The Negotiation of Security Issues in Sudan's Comprehensive Peace Agreement, Country Study No. 2, Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue, March 2008.

المقالات:

[1] [5]أحمد سليمان أبكر، «أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان (حالة ما بعد ثورة ديسمبر 2019م)»، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 4، العدد 14، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022.

[6]أحمد سليمان أبكر، «حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ما بين الديمقراطية والسلطوية»، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، العدد 17، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022.

[7]أحمد الشوري أبو زيد، «الانتقال التفاوضي في السودان: الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2019–2020»، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 8، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020.

[8]أحمد أمبابي، «أزمة السودان وإشكالية الانتقال السياسي»، مجلة السياسة الدولية،

مؤسسة الأهرام، 2023.
[9]خالد التيجاني نور، «الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل»، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد 3، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
[10]فتح الرحمن طاهر عبد الرحمن حمد، «التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953–1989م»، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، جامعة بحري، 2015.
[11]هالة سالم خلف محمد، «الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد»، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد 8، العدد 32، 2025.
[12]محمود البشير أحمد الربيعي، «التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياته الجيوسياسية»، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، المجلد 2، العدد 29، 2025.

[2] مراجع الانترنت:

[3] [16]حمدي عبد الرحمن حسن، «الجيش ومعضلات التحول المتعثر في السودان»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 13 كانون الثاني 2021، متاح على : https://acpss.ahram.org.eg/News/17298.aspx
[17]عبد العزيز عليوي العيساوي، «انهيار تقاسم السلطة في السودان: صراع العسكر يشعل فتيل القتال»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، متاح على : https://www.bayancenter.org/2023/04/9637
[18]نور طارق جمال الدين، «التنافس الدولي داخل الساحل الأفريقي»، المركز الديمقراطي العربي، 2023، متاح على https://democraticac.de/p=89807 :
[19] Kim Searcy, "Tribal Militias in Sudan," Origins: Current Events in Historical Perspective, The Ohio State University, 2023, available at: https://origins.osu.edu/read/tribal-militias-sudan
[20] Areej Elhag, "RSF's Battle Successes in Sudan: The Consequences of Legitimizing Hemedti," Fikra Forum, 2024, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rsfs-battle-successes-sudan-consequences-legitimizing-hemedti
[21] Khalid Abdelaziz and Nafisa Eltahir, "Sudan's Army Chief, Paramilitary Head Ready to De-escalate Tensions, Mediators Say," Reuters, 2023, available at: https://www.reuters.com
[22] MEE Staff, "Sudan Timeline: From the Fall of Bashir to Street-Fighting in Khartoum," Middle East Eye, 2023, available at: https://www.middleeasteye.net
[23] A. Mahmoud and N. Eltayeb, "One Year of War in Sudan," Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), 2024, available at: https://acleddata.com/2024/04/14/sudan-situation-update-april-2024-one-year-of-war-in-sudan
[24] Declan Walsh, "A War on the Nile Pushes Sudan Toward the Abyss," The New York Times, 2024, available at: https://www.nytimes.com

1. الملاحق:

[13]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تفجر الصراع بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع: الأسباب والتداعيات المحتملة.

[14]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «الموقف الأميركي من الصراع في السودان: دوافعه ومدى قدرته على التأثير»، سلسلة تقدير موقف، 2023.

[15]المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي: الأبعاد والسياسات، وحدة دراسات جنوب الصحراء، طرابلس.

التهمشات

[1] _ هو جعفر محمد نميري (1930–2009)، ضابط عسكري سوداني برتبة عقيد، تولّى السلطة عبر انقلاب عسكري في 25 / أيار 1969، فيما عُرف بـ"ثورة مايو" حكم السودان حتى الإطاحة به في انتفاضة شعبية مدعومة عسكرياً في نيسان 1985، اتسم نظامه بالتحولات الأيديولوجية؛ إذ بدأ بتوجهات اشتراكية وتحالف مع الحزب الشيوعي السوداني، قبل أن ينقلب عليه بعد محاولة انقلاب 1971، ثم اتجه نحو الأسلمة بإعلانه تطبيق "قوانين الشريعة" عام 1983، وهي خطوة ارتبطت بتجدد الحرب الأهلية في جنوب السودان.

[2] _هو محمد أحمد محجوب (1908–1976)، سياسي وقانوني سوداني شغل منصب رئيس الوزراء (1965–1966، 1967–1969) وقيادي بارز في حزب الأمة، وأسهم في إدارة المرحلة البرلمانية بعد ثورة تشرين الاول 1964 ،انتهى دوره السياسي مع انقلاب 25 / ايار 1969 بقيادة جعفر محمد نميري، ويُعد من رموز النخبة المدنية التي جمعت بين العمل السياسي والفكري في السودان

[4] _هو عمر حسن أحمد البشير (1944–2019)، ضابط برتبة عميد قاد انقلاب 30 /حزيران 1989 ضد الحكومة المنتخبة برئاسة الصادق المهدي. حكم السودان حتى 11/نيسان 2019 ، ارتبط عهده بإعادة هيكلة الدولة على أسس إسلامية بالتعاون مع حسن الترابي، كما شهد اندلاع نزاع دارفور منذ 2003، ما أدى إلى صدور مذكرة توقيف بحقه من المحكمة الجنائية الدولية عام 2009 بتهم تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

[8] _احمد الشوري أبو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2019–2020"، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 8 (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020)، 11.

[9] _ الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية 2019: هي اتفاق قانوني سياسي وُقّع في 17 /آب 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، لتنظيم المرحلة الانتقالية عقب سقوط نظام البشير ،حدّدت الوثيقة هياكل السلطة الانتقالية (مجلس السيادة، مجلس الوزراء، المجلس التشريعي)، ونصّت على تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين. وقد مثّلت الإطار المؤسسي لإدارة المرحلة الانتقالية، قبل أن تتعرض للتعطيل إثر إجراءات 25/ تشرين الأول 2021 التي قادها العسكريون.

[10] _ اتفاقية جوبا للسلام : هي اتفاق سلام وُقّع في 3 / تشرين الأول 2020 بمدينة جوبا بين الحكومة الانتقالية السودانية وعدد من الحركات المسلحة، بهدف إنهاء النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتنظيم تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية ، مثّلت الاتفاقية إطاراً لإدماج الحركات المسلحة في مؤسسات الدولة، إلا أن تنفيذها واجه تحديات بنيوية وسياسية، خاصة بعد إجراءات 25 تشرين الاول 2021 التي أثّرت على مسار الانتقال.

[12] _ هو عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان (مواليد 1960)، ضابط سوداني برتبة فريق أول، تولّى رئاسة مجلس السيادة الانتقالي منذ 2019، لعب دوراً مركزياً في إدارة المرحلة الانتقالية، كما ارتبط اسمه بإجراءات 25 /تشرين الأول 2021 التي تم فيها حلّ الحكومة المدنية وفرض حالة الطوارئ، ما أعاد هيكلة توازن السلطة لصالح المؤسسة العسكرية.

[13] _ هو محمد حمدان دقلو (المعروف بـ"حميدتي"، مواليد 1974)، قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس مجلس السيادة سابقاً، تعود جذور نفوذه إلى قيادته لمجموعات مسلحة في إقليم دارفور خلال النزاع الذي اندلع عام 2003، قبل أن يتم تقنين

قواته ضمن بنية الدولة عام 2013. لعب دوراً محورياً في التوازنات العسكرية-السياسية بعد 2019، كما ارتبط بالصراع المسلح مع الجيش السوداني منذ نيسان 2023.

[19] _ مليشيات الجنجويد :هي تشكيلات مسلحة غير نظامية ظهرت في إقليم دارفور مطلع الألفية الثالثة، خاصة منذ 2003، وارتبطت بالنزاع بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة، اتُّهمت بارتكاب انتهاكات واسعة ضد السكان المحليين، خصوصاً المجموعات ذات الأصول الإفريقية، شكّلت هذه المليشيات النواة التي تطورت لاحقاً إلى قوات الدعم السريع بعد إعادة تنظيمها وإضفاء طابع رسمي عليها ابتداءً من عام 2013.

[26] _ مجتمعات المساليت هي جماعة إثنية أفريقية تقطن أساساً في غرب السودان، لا سيما في ولاية غرب دارفور، وتمتد إلى شرق تشاد تمتلك تاريخاً سياسياً متمثلاً في "سلطنة المساليت" التي خضعت لاحقاً للإدارة الاستعمارية. خلال نزاع دارفور (منذ 2003)، كانت مناطقهم مسرحاً لعمليات عنف واسعة وتهجير قسري، ما جعلهم أحد أبرز المكونات المتأثرة بالصراع الإثني-السياسي في الإقليم.

[33] _ الحرب الباردة الجديدة : يُشير إلى مرحلة معاصرة من التنافس الحاد بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وروسيا (ومعهما الصين)، تتخذ طابعًا غير مباشر يوظّف أدوات سياسية واقتصادية وأمنية وسيبرانية، دون بلوغ مستوى المواجهة العسكرية الشاملة، بما يعكس إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي بوسائل أكثر مرونة وتعقيدًا.
[34] _ عمر حسن أحمد البشير: رئيس جمهورية السودان خلال الفترة (1989–2019)، تولّى السلطة عبر انقلاب عسكري، وقاد نظامًا سياسيًا ذا طابع سلطوي ارتبط بصراعات داخلية وأزمات اقتصادية وعزلة دولية، قبل أن يُطاح به إثر احتجاجات شعبية واسعة ضمن سياق التحول السياسي في السودان.

[38] _ يُعرَّف انقلاب 25/ تشرين الأول 2021 : في السودان بأنه تحرك عسكري قاده عبد الفتاح البرهان بدعم من محمد حمدان دقلو، أُطيح بموجبه بالحكومة الانتقالية واعتُقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وقد أفضى إلى ترسيخ هيمنة المكوّن العسكري مؤقتًا دون تحقيق استقرار سياسي مستدام.

[42] _ تعد اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) لعام 2005 : إحدى أهم المحطات المفصلية في التاريخ السياسي السوداني المعاصر، إذ شكّلت الإطار التفاوضي الذي أفضى إلى إنهاء أطول الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، والمتمثلة بالحرب الأهلية السودانية الثانية وقد جرى توقيع هذه الاتفاقية في الأول من كانون الثاني 2005 بين طرفين رئيسين: حكومة السودان التي كان يقودها حزب المؤتمر الوطني بزعامة الرئيس عمر البشير، والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، بوصفهما الفاعلين الأساسيين في النزاع..... لمزيد من المعلومات ينظر: متوفرة على شكل ملف بصيغة pdf. تم الزيارة 14/2/2026،الساعة 9:47 م.

[44] _الجدول من أعداد الباحثة بألاعتماد على البيانات العالمية | مؤشر الدول الهشة https://share.google/dvzplTqX91N3GUVec ،تم الدخول بتاريخ 1/3/2026، الساعة 6:2 م.

[45] _ ياسر عبد الرحمن حسن العطا: فريق أول ركن في السودان، يشغل منصب رئيس هيئة الأركان وعضو مجلس السيادة السوداني منذ 2019، وسبق أن تولّى منصب نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي وقاد قوات حرس الحدود،ينتمي إلى أسرة ذات حضور سياسي، وهو ابن شقيق هاشم العطا قائد انقلاب 1971 في السودان.

[46] _محمود دقش، «لعنة الموقع والموارد: السودان في عمق التنافس بين روسيا وأمريكا»، أتر الأسبوعية، العدد 40، 1/آب 2024.

[47] _تمثل "المياه الدافئة" في الفكر الجيوسياسي الروسي موانئ غير متجمدة تتيح وصولًا دائمًا إلى البحار المفتوحة، وهو ما يفسر سعي روسيا التاريخي نحو مناطق مثل البحر الأحمر والبحر المتوسط، بهدف تعزيز نفوذها البحري وتأمين خطوط التجارة والطاقة ، البحر الأحمر يُعد من أهم "المياه الدافئة" عالميًا لأنه: لا يتجمد إطلاقًا (مناخ استوائي/شبه استوائي) يربط بين: المحيط الهندي والبحر المتوسط عبر قناة السويس يُعد أحد أهم طرق التجارة العالمية والطاقة.

[53] _Abdelrahman M. Salah III E, "How Sudan's Gold Boom Is Changing Labour Relations in Blue Nile State," Rift Valley Institute, March 2020, available at: https://bit.ly/3ALECL2 (accessed date to be added if required).

[54] _ يُعرَّف مفهوم الاندفاع نحو أفريقيا بوصفه عملية تاريخية–بنيوية للتوسع الإمبريالي الأوروبي خلال (1880–1914)، قامت على إعادة تشكيل المجال الأفريقي وفق مقتضيات النظام الرأسمالي العالمي، وتكريس أنماط الهيمنة عبر أدوات ،ويُستخدم المفهوم في حقل العلاقات عسكرية واقتصادية ومؤسسية، وقد جرى تقنينها دولياً عقب مؤتمر برلين 1884–1885 الدولية كإطار تفسيري لتحليل التنافس الجيوستراتيجي على الموارد والمواقع الحيوية، بما يعكس استمرارية أنماط الاختراق الخارجي وإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة في البيئات الطرفية. للمزيد من المعلومات ينظر الى : Thomas Pakenham, The Scramble for Africa: White Man's Conquest of the Dark Continent from 1876 to 1912 (New York: Random House, 1991.(

[55] _ عمر روابجي، «التمدد الروسي في أفريقيا: السودان أنموذجًا»، مصدرسبق ذكره ،ص 2-4.